الذكرى السادسة والستون
لعيد الشباب المجيد

بمناسبة الذكرى السادسة والستين لعيد الشباب المجيد، ألقى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الامير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الامير مولاي رشيد، يوم 9 صفر 1416هـ موافق 8 يوليوز 1995م، خطابا الى الشعب المغربي، فيما يلي نصه الكامل:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز

ليست الاحتفالات بالأعياد هي الألعاب أو الرياضة أو التظاهرات أو الإنارات دائما وأبدا. إنما الاحتفال في بعض الأحيان يجب أن يكون محطة للتفكير ومناسبة للتحليل والتدبير. وهل هناك -شعبي العزيز- ـ ونحن نحتفل بعيد الشباب ـ أمر أجل وأعز وأقدس يجب أن نفكر فيه حتى يكون محطة تفكيرنا ومناسبة تدبيرنا سوى الشباب ومستقبل الشباب وما يتطلع إليه الشباب.

هناك فعلا إشكالية نراها في المغرب ويمكن أن نلخصها في ما يلي :

اذا كان شاب مغربي أميا فهو عاطل واذا كان حاصلا على الشهادة الابتدائية فهو كذلك يمكن أن يكون عاطلا أما إذا كان حائزا على البكالوريا فهو عاطل وإذا كان حائزا على الدكتوراه فهو مما لاشك فيه عاطل.

هل يا ترى هذه لعنة من السماء كما يقول الإغريق الأقدمون. أم هي نتيجة تقصير من طرف المغرب. أقول لا هذه ولا تلك. أولا لأننا لانؤمن باللعنة السماوية ولكن نؤمن بالقضاء والقدر. وليست هذه الحالة كذلك تفريط من ناحية المغرب. فالمغرب منذ استقلاله بذل جهده وأكثر من جهده في تعميم وتعريب التعليم وربما كان هذا الجهد المستمر الذي لم يعرف ولو أونة واحدة محطة للتفكير ولم يأخذ لنفسه مناسبة للتحليل

والتدبير هو السبب الأول في ما نعيشه اليوم.

ولكن هناك من يقول اننا قرأنا في الصحف الاوروبية في الأسبوع الماضي ان هناك في فرنسا مثلا أكثر من 20 الف من الدكاترة منهم 9000 كانوا حائزين على الدكتوراه بامتياز فائق وهم كذلك عاطلون. أقول هناك فرق وفرق عميق وعميق جداً. لماذا هذا الفرق.

إنك شعبي العزيز تقرأ الصحف وتنظر شاشات التلفزيون وتتبع ما يجري في العالم. ومما لاشك فيه - بما اننا اخذنا مثل فرنسا - انه منذ الثمانينات ومشاريع القوانين تعرض على البرلمان فهناك قانون يوقف وقانون يزاد فيه واخر يلغى أي أن هناك حوارا يوازيه التفكير العميق. حوار سياسي قبل كل شيء.

وحينما أقول سياسي بمعنى مسؤول. وهناك بحث فلسفي أقول نسكى سياسي إذن مسؤول.

في السنة الماضية في دورة ابريل كما تذكر - شعبي العزيز - كنت وجهت خطابا الى الامة تلي في البرلمان حسب مقتضيات الدستور. وكان هذا الخطاب من أوله الى آخره لايتطرق الا الى مشكلة واحدة ألا وهي مشكلة التعليم بأطواره الابتدائي والثانوي والعالي. وطلبنا آنذاك من الجهازين التنفيذي والتشريعي أن ينكبا على العمل ليعطونا في الحصيلة نتيجة ما توفر فيهم من خصال وتفكير وبعد الرؤية.

وفي هذه الأيام الأخيرة سألت بكيفية غير رسمية - لأنني أنا أيضا لدي وسائل الاستطلاع الخاصة بي - هنا وهناك فوجدت ما افزعني حقيقة. أولا انه لازالت هناك بعض الأفكار من الستينات تهيمن على التفكير بل طرحت في البرنامج. ثانيا سمعت أن هناك تيارا إن لم أقل مهيمنا فهو قوي جدا للتعريب المطلق منذ الابتدائي. وأخيرا وجدت أن مشكلة المجانية طرحت ولكن كأنها النار لم يرد أحد أن يقترب منها أو كأنها ثعبان سيلسعه.

فلماذا صارت الأمور على هذا النحو. فقد بحثت مع نفسي وفكرت في الموضوع وبعد مزيد من البحث أظن أنني وقفت على سر هذه المصائب كلها. ذلك أن اللجنة أو الجهاز الحكومي والجهاز التشريعي وقعا سواء من ناحية الشكل أو من ناحية العمق. - وأقول هذين اللفظين معا بمعناهما القانوني - وقعا من حيث لايشعران في ورطة. فكم

عدد البرلمانيين في اللجان 80 (ثمانون) وكم عدد التقنيين 250 (مائتان وخمسون) بمعنى أن التقنيين غير البرلمانيين هم ثلاث مرات عدد البرلمانيين الذين هم في اللجنة. ولماذا ذكرت هذه الأرقام، لأن في بداية خطابي قلت لكم إن في فرنسا كذلك هناك عجز وهناك مشكل ولكن الطبقة السياسية هي التي أخذته بيدها ومادامت مسؤولة أمام من انتخبها فهي التي فكرت في المجانية وهي التي تفكر في التكوين وفي كيفية التعليم والتلقين. وعندنا انعكست الأمور فاصبح الثلث من السياسيين المسؤولين - أي السياسيين الذين يعتبرون أولا المقصود وثانيا يضعون له الخطة والطريقة - أصبحوا يشكلون فقط ثلث اللجنة التي تتكون تقريبا من مثل عدد أعضاء البرلمان 330 عضوا.

لا أريد أن أظهر انني أوجه اللوم العنيف لهذا أو ذاك. ربما كان من المنتظر أن تؤول أعمال هذه اللجنة الى ما الت اليه نظرا لأنها أول تجربة. وقبل أن ترفع الى اللجنة الوطنية تقريرها أقول لها أرجو منك أن تراجعي أولا هيكلتك وان تراجعي مقاييس مسؤوليتك وهي مقاييس سياسية، وثالثا أن تراجعي نسختك ما دام يطبعها تفكير الستينات والتعريب الأعمى المطلق والمجانية الهوجاء.

شعبي العزيز :

قل لي شعبي العزيز وشبابي العزيز الى متى ونحن سائرون في طريق المجانية، سيأتي يوم لن نجد فيه ما نصرفه لا على الادوية ولا على الطرق ولا على التجهيزات ولا على الكهرباء بل لن نجد ما نصرفه حتى على الاساتذة الذين يدرسون. ان هذا المشكل والحالة هذه يمكن أن نجد له حلولا، لهذا قلت يجب أن نفكر سياسيا.

ومن الحلول هناك أولا تشجيع المدارس الحرة. وهذا التشجيع هو الان مطروح على أنظار البرلمان حيث تعتبر المدارس الحرة كاستثمار صناعي بحيث تتمتع بجميع المزايا التي تتمتع بها المقاولات الأخرى.

ثانيا هل من المعقول - شعبي العزيز - أن يؤدي صندوق الدولة على جميع التلاميذ كيفما كانت حالتهم الاجتماعية والاقتصادية نفس المبلغ. هل من المعقول أن نؤدي على ابن الغني أو ابنة الغني ما نؤديه على ابن الفقير أو ابنة الفقير مع أن كثيرا من الناس الذين هم من دعاة المجانية يتابع أبناؤهم دراستهم في مدارس البعثات أو في مدارس أجنبية هنا في المغرب وكل منا يعلم ماذا يكلفهم تعليم أبنائهم هناك. اقول للضرورة

احكام وحينما أقول الحكم هنا فبمعنى الواجب للضرورة واجبات.

لقد خطرت ببالي فكرة أعرضها عليك - شعبي العزيز - بجميع شرائحك من طلبة وأساتذة وسياسيين. لماذا لانفكر في وسيلة تجعلنا نجد مقياسا أو معيارا نزيها لكي يتمتع فلان بالمجانية أو لا يتمتع بها. أعتقد أن هناك مقياسا وهو مقياس الضرائب فمن لايؤدي الضرائب فسيدرس ابنه أو ابنته مجانا من الابتدائي الى الجامعي. ومن يؤدي فوق سطح بعض الضرائب يؤدي شيئا قليلا لتعليم أبنائه ومن يؤدي فوق قدر معين من الضرائب، يؤدي الثلثين مثلا أو ثلاثة أرباع من تكاليف دراسة ابنه كما يفعل الجل من هؤلاء الأثرياء أو حتى من الناس المتوسطين.

فإذا تمكنا - شعبي العزيز - من أن ندخل هذا التعديل الذي هو نزيه لأنه سيمكننا من أن نعلم الفقير مجانا بما أفاض الله من الرزق على أخيه الغني. ولو استطعنا توفير ولو الثلث فقط من ميزانية التعليم لأصبحنا أغنياء.

فهل تعلم - شعبي العزيز - ان الثلث من ميزانية التعليم هو 400 مليار، فهل تتصور ما يمكن عمله بهذا المبلغ. أولا بهذا المبلغ يمكننا أن نشجع البحث العلمي وأنذاك سيضمن عدة دكاترة في الرياضيات سواء الذين في الخارج أو الذين هم بالمغرب مستقبلهم وسيجد فيهم المغرب حاجته.

ثانيا سيمكننا هذا المبلغ من الترفيه على الأساتذة، فالتعليم في الحقيقة ليس مهنة بل هو قبل كل شيء شغف. بحيث أن الانسان يصبح يشعر في قرارة نفسه بأن الله خلقه ليلقن ما أتاه من العلم. وفي غالب الأحيان يكون الأساتذة من الابتدائي الى النهائي مغرومين بمهنتهم عاطفين على تلامذتهم أو طلبتهم متعانقين معهم. فاذا رسب التلميذ أو الطالب اعتبر الاستاذ نفسه هو الراسب واذا نجح التلميذ أو الطالب اعتبر الاستاذ نفسه هو الناجح.

فكيف يمكن أن نجند هؤلاء الأساتذة من جديد وأن نجمع شتاتهم وأن نلم شملهم وندعوهم للوقوف أمامنا وورا منا إذا لم نحترمهم أو على الأقل ان لم نحترمهم في حياتهم وكرامة حياتهم. ففكر شعبي العزيز في هذه الطريقة التي عرضتها عليك الا وهي مقياس الضرائب. فهذه الطريقة ستمكننا. كما قلت - من أن نتمتع بأساتذة مهمين جدا متمتعين جدا بالحياة. كما كان عليه حال فقهائنا الذين لم يكن ينقصهم شيء. لذلك

أريد أن لاينقص الاساتذة الذين سيدرسون احفادنا شيء. وأنذاك سيتجندون اكثر وسيهيئون دروسهم أكثر وسيصححون بدقة أكثر وسيتعانقون أكثر فأكثر مع تلميذهم أو طالبهم.

فلهذا ـ شعبي العزيز ـ أريد اليوم من الجيلين : من جيلي ومن جيل أبنائي الذين هم بجانبي أن نقسم كلنا كرجل واحد اننا لانريد بعد اليوم أن نرى ما رأيناه أبدا. لانريد أن نرى عاطلين بشهاداتهم بعد هذا اليوم أبدا. ولهذا يجب أن نهيء الطريق للوصول الى البر بقسمنا.

ولكي تعرف بأن الوقت يمر بسرعة اقول لك انه قبل بضعة ايام قمت بتلقيح في الظهر ضد الزكام وحين سألت الطبيب متى سأعيد هذا التلقيح قال لي بعد خمس سنوات، خرجت ثم عدت فقلت له خمس سنوات يعني الى غاية سنة 2000 قال لي بالفعل.

فاذا أردنا الا نرى هذا ولايراه أبناؤنا يجب علينا أن نبدأ من الآن. فأمامنا ستة أشهر على الأقل من التفكير وعام ونصف لوضع الهياكل وبعد ذلك الانطلاقة كليا في جميع المستويات. ولهذا اقترح ان يدخل تعديل عميق سواء في الشكل أو في العمق على اللجنة البرلمانية المكلفة لا أقول بهذا الملف بل بهذه القضية المصيرية. وأن يزداد من الوزراء وزيران : الأول وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية للسهر على أن لاينحرف جيلنا المقبل وأن يبقى سنيا مالكي المذهب متشبثا بالكتاب والسنة والجماعة. والوزير الثاني هو وزير الفلاحة إنصافا للعالم القروي.

فالتكوين المهني للفلاح أو للكساب المقبل سواء كان كسابا للدواجن أو للبقر أو للغنم أو للخيول ليس هو التكوين المهني الذي سنلقنه لأبنائنا الذين سيعملون في المقاولة الصغيرة أو المتوسطة أو في المصانع الكبرى. فانصافا للعالم القروي يجب أن يكون هناك تكوين مهني لايهتم الا بالفلاح المقبل صغيرا كان أو متوسطا أو كبيرا.

فأرجو إذن من اللجنة أن تراجع نسختها ـ كما يقال ـ وأن تراجع حنين بعض أفرادها الى الستينات وألا تحكم أو يحكم بعض أفرادها على المغرب أو المغربي المقبل بالسجن المؤبد وذلك بالتعريب المطلق. وما دمت هنا ساهرا على حريات الأشخاص والجماعات فسأقف ضد هذه العملية أي عملية التعريب المطلق اعتبارا مني أنها تمس بكرامة وحرية

وقدرة المغربي على التنافس بل على حيازة السبق في الميدان العلمي والميدان الرياضي.

ففكروا جميعا معي - شعبي العزيز - في مقياس المجانية. فاذا كانت المنح في أيام الحماية تعطى للتلميذ المجتهد فإننا اليوم سنعطي المنحة للتلميذ او الطالب المحتاج الذي ينتمي لأسرة محتاجة - أي المجانية مائة في المائة - وفوق طبقة معينة من الضرائب سيكون التعليم مجانيا 80 في المائة ثم الطبقة التي تليها 40 في المائة حتى نصل الى طبقة سيكون فيها التعليم غير مجاني نهائيا. واذا نحن عرفنا كيف نأخذ بعين الاعتبار الشرائح الاجتماعية والقدرات الشرائية سنتمكن من توفير 400 مليار سنويا سنبني بها ونشيد وسنرفع بالتالي من مقام الاستاذ الذي قال فيه الشاعر «كاد المعلم أن يكون رسولا ».

شعبي العزيز :

مع كل ما قلت لك وما رسمته أمامك من لوحات ظهرت لك في بعض الأحيان مصبوغة بالأسود والأبيض كما يقال - فأنا مع ذلك لست متشائما. أكون متشائما حينما أعلم انك تعلم ولاتريد. أنذاك لاحيلة للمرء. ولكن لاتعلم فاذن لايمكنك أن تريد. لي اليقين انك اليوم وقد فتحت لك بكيفية متواضعة كمواطن وكأب وكوطني بعض النوافذ التي كانت مغلقة لأجعلك تطل على السماء الزرقاء وتتنفس الهواء الطلق.

لي اليقين أنك - شعبي العزيز وشبابي العزيز - لن تصبح متشائما بل ستصبح شريكا لي في جميع الطبقات في جميع المدارس في جميع الكليات في جميع المعاهد. شريكا لي للوصول الى ما نتصوره ونتخيله الا وهو عظمة ومجد هذه الأمة في ظل دينها ومقدساتها راجين من الله سبحانه وتعالى أن يطبق علينا ما جاء في كتابه العظيم «أن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا» وحين قال علمنا هذا الدعاء «ربنا اتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا».

صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله.